أنباء سورية

تأسيس مجلس الأعمال.. واتفاقية لبناء مشروع سكني تجاري متميز في حمص

استثمارات سعودية مليارية في سورية و47 اتفاقية في مختلف القطاعات

صورة جماعية للرئيس السوري أحمد الشرع متوسطا وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح ووزير الاقتصاد والصناعة السوري د.محمد الشعار وعدد من رجال الأعمال والمستثمرين المشاركين في منتدى الاستثمار (واس)

وكالات: رعى الرئيس السوري أحمد الشرع انعقاد المنتدى الاستثماري السعودي ـ السوري في قصر الشعب بدمشق، الذي شهد توقيع نحو 47 اتفاقية قيمتها تجاوزت الـ 24 مليار ريال سعودي (تعادل تقريبا 6,4 مليارات دولار).

حضر المؤتمر وفد اقتصادي سعودي كبير برئاسة وزير الاستثمار السعودي خالد بن عبدالعزيز الفالح، وعدد من المسؤولين والمستثمرين السعوديين، وذلك بحضور وزير الاقتصاد والصناعة السوري د.محمد نضال الشعار وعدد من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين.

ونقل الفالح، في كلمته للمنتدى، تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراءالسعودي، وتأكيدهما على موقف المملكة الراسخ والداعم لسورية الشقيقة في مسيرتها المباركة نحو النمو والازدهار والتنمية المستدامة.

وقال إنه في خطوة تعكس حرص المملكة على العلاقات الاقتصادية مع سورية أمر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان عاجلا بتأسيس مجلس أعمال سعودي ـ سوري.

وأعلن وزير الاستثمار أنه تم بالفعل تأسيس مجلس أعمال سعودي ـ سوري، يضم نخبة من رجال الأعمال، برئاسة محمد أبو نيان، بهدف دفع عجلة التعاون الاقتصادي، وتفعيل الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين، وتعزيز حضور الاستثمارات السعودية في السوق السورية الواعدة.

وأكد الفالح: مقبلون على إقامة استثمارات مهمة في سورية تشمل جميع المجالات وفي مقدمتها الطاقة والعقارات والصناعة والبنية التحتية والخدمات المالية والصحة والزراعة والاتصالات وتقنية المعلومات والمقاولات والتعليم وغيرها.

وقال: حريصون على تنمية العلاقات مع سورية، وخاصة في المجال الاقتصادي والاستثماري، حيث حضر هذا المنتدى أكثر من 20 جهة حكومية و100 من شركات القطاع الخاص.

وأعلن عن توقيع 47 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة إجمالية تقارب 24 مليار ريال سعودي.

وقال ان انعقاد المنتدى يجسد «إيماننا الراسخ بأن القطاع الخاص في السعودية وسورية شريك رئيس في تحقيق الأهداف التنموية المشتركة بين البلدين وسنعمل على تشجيع المستثمرين الدوليين على استكشاف الفرص الاستثمارية في سوري».

وفي تفاصيل الاتفاقيات المتعلقة بقطاع البنية التحتية، اعلن الفاتح عن اتفاقيات بقيمة تتجاوز 11 مليار ريال سعودي بينها إنشاء 3 مصانع جديدة للإسمنت.

وكشف عن انطلاق التعاون بين وزارة الاتصالات في سورية وعدد من شركات الاتصالات السعودية بهدف تطوير البنية التحتية وتعزيز قدرات الأمن السيبراني وتقدر الاتفاقيات في هذا المجال بقيمة 4 مليارات ريال سعودي.

وتحدث عن توقيع مذكرة تفاهم بين شركة مجموعة تداول السعودية وسوق دمشق للأوراق المالية لتعزيز التعاون في مجال التقنيات المالية.

ولم تقتصر الاستثمارات على دمشق، حيث أعلن الفالح توقيع شركة «بيت الإباء» السعودية اتفاقية مليارية لبناء مشروع سكني تجاري متميز في حمص، ونذرت أن تكون عوائد المشروع للدعم الاجتماعي للشعب السوري.

وعد هذه الشركة ومثيلاتها نموذجا يقتدى به للتكامل بين رأس المال السعودي والخبرة المحلية السورية، لتحقيق أهداف اجتماعية وتجارية مستدامة.

وقال «إن هذه الأرقام ليست إلا البداية، ولا تمثل ما نطمح إليه، فإن علينا أن نعمل معا، وبشكل وثيق ومتكامل، لتعزيز هذه الأرقام وتنميتها لتعكس جهود بلدينا الرامية لبناء مستقبل أفضل لشعبينا الشقيقين»، حسبما نقلت عنه وكالة الانباء السعودية (واس).

وأشاد الفالح بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة السورية لتحسين مناخ الاستثمار، وعلى رأسها تعديل قانون الاستثمار في 24 يونيو 2025، الذي جاء ليمنح المستثمرين مزيدا من الضمانات والحوافز، ويسهم في تسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية.

وفي تصريحات لقناة «العربية»، قال وزير الاستثمار السعودي إن المملكة تراهن على مستقبل سورية من خلال رؤوس أموالها وشركاتها الكبرى، مؤكدا أن البيئة الاستثمارية في سورية «جاذبة جدا»، وأن المملكة حريصة على أن تكون شريكا فاعلا في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية.

من جهته، قال وزير الاقتصاد والصناعة السوري إن المنتدى محطة تاريخية في مسيرة العلاقات بين بلدينا الشقيقين، فما يجمعنا من روابط الأخوة ووحدة المصير يشكل أساسا متينا لشراكات استراتيجية تخدم مصالح شعبينا.

وأكد أن سورية تشهد تحركا حقيقيا نحو النمو والازدهار، ونؤكد التزامنا الكامل بتقديم كل أوجه الدعم لنجاح هذا المنتدى بما يحقق الخير للشعبين السوري والسعودي.

في السياق، كشف عضو مجلس إدارة مجموعة المهيدب السعودية مصعب المهيدب في كلمة له عن استثمارات جديدة في سورية بمجال الصناعات الثقيلة بقيمة 200 مليون دولار.

بدوره، قال معاون محافظ دمشق: لدينا خطط استثمارية في 3 مسارات هي المناطق المتضررة والمناطق المنظمة والمناطق الجاهزة للبناء، وهذه الخطط تتضمن إعادة إعمار المناطق المدمرة وبناء منشآت سياحية وأبراج دمشق في البرامكة بقيمة 400 مليون دولار وهي ناطحات سحاب، وإقامة مدينة ثقافية بقيمة 300 مليون دولار ومدينة طبية في ضاحية قدسيا بقيمة 900 مليون دولار ومدينة ترفيهية في العدوي بقيمة 500 مليون دولار.

من جهته، قال مدير مؤسسة الإسكان أيمن المطلق: لدينا مناطق مدمرة ومشاريع متعثرة في سورية قد تشكل فرص استثمارية عبر شراكات عادلة مع الأشقاء في السعودية، ونتطلع إلى إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة وفقا للمعايير العالمية التي تضع الإنسان قبل العمران.

مطار جديد في دمشق بسعة 30 مليون مسافر وتحويل مطار المزة إلى مدني

وكالات: كشف رئيس الهيئة العامة للطيران المدني عمر الحصري في كلمة خلال المنتدى الاستثماري السوري ـ السعودي في العاصمة السورية، عن مخطط لبناء مطار جديد في دمشق يستوعب 30 مليون مسافر سنويا، بالتوازي مع تأهيل مطار دمشق الحالي ليصل إلى 5 ملايين مسافر سنويا، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء السورية (سانا). وتحدث الحصري أيضا عن تأهيل مطار حلب الدولي لتصل قدرته الاستيعابية إلى مليوني مسافر سنويا، معتبرا أن هذه فرص استثمارية واعدة.

كما أعلن عن قرار لاستثمار مطار مزة العسكري السيئ السيط والذي كان أحد مقرات النظام البائد ومنطلقا للطائرات التي كانت تقصف المدن السورية، وتحويله إلى مطار مدني.

ولفت إلى أن قطاع الطيران في سورية متهالك ويحتاج إلى إعادة تأهيل للمطارات الخمسة الموجودة حاليا.

«الاستثمار السعودية»: برج الجوهرة في دمشق انطلاقة نحو شراكات إقليمية واعدة

وكالات: أكدت وزارة الاستثمار السعودية أن مشروع برج الجوهرة وسط دمشق واحد من أبرز المشاريع العقارية في المنطقة، وسيكون انطلاقة نحو شراكات إقليمية واستثمارات واعدة. وأوضحت الوزارة أن المشروع استثمار سعودي سوري متكامل يجمع الأعمال والضيافة والتجزئة في وجهة واحدة، ويمتد على مساحة تتجاوز 25 ألف متر مربع وبتكلفة استثمارية تبلغ 375 مليون ريال. وأشارت إلى أن البرج يتضمن 32 طابقا، ستشمل مكاتب إدارية على مساحة 6500 متر و15 طابقا مخصصة للأعمال، ومواقف سيارات على مساحة 4200 متر مربع، ومحلات تجارية على مساحة 1300 متر مربع مخصصة للبيع بالتجزئة.

وأمس الأول وضع وزير الاقتصاد والصناعة د. محمد نضال الشعار ووزير الاستثمار السعودي خالد بن عبدالعزيز الفالح حجر الأساس لمشروع برج الجوهرة في حي البحصة وسط دمشق.

أنباء لبنانية

رئيس الجمهورية أمام مجلس المفتين: لبنان على مفترق طرق مفصلي ولا عودة إلى لغة الحرب

توقّع رسمي بعدوان إسرائيلي وشيك «أكثر من ضربة وأقل من حرب»

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

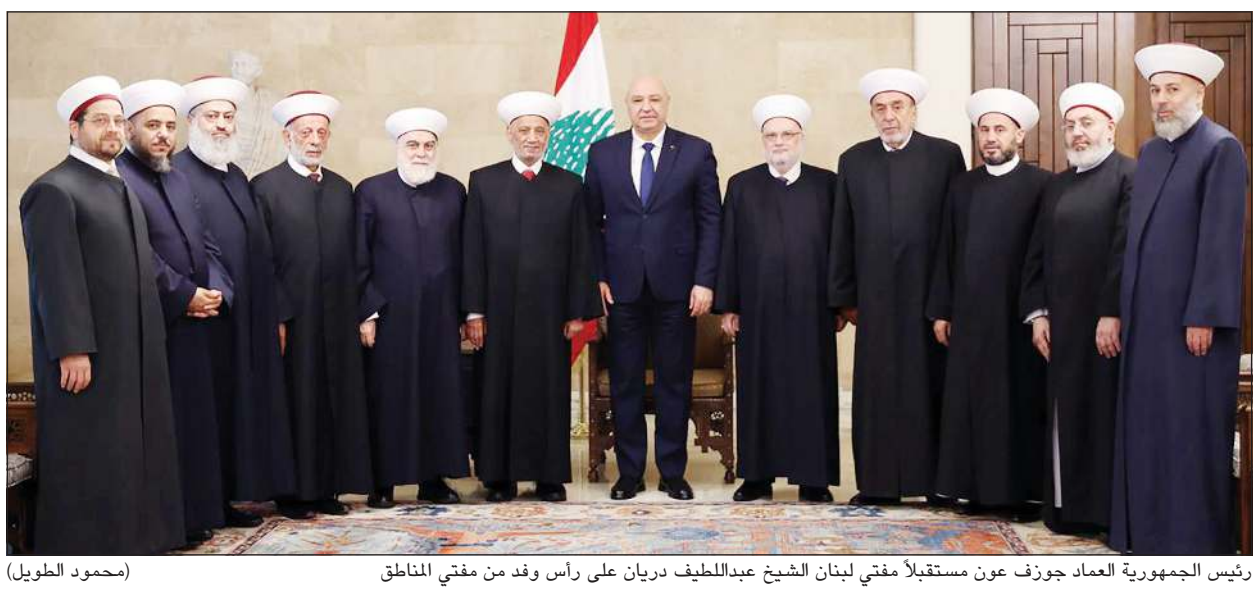
رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مستقبلاً مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان على رأس وفد من مفتي المناطق (محمود الطويل)

قال رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، أمام مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبداللطيف دريان ومفتي المناطق، «اننا على مفترق طرق مفصلي وقد يكون مصيريا».

وأشار إلى ان «وحدتنا وتعاوننا وتضامننا أساسية كي نواجه كل التحديات».

ولفت إلى ان «الخطأ المميت الذي ارتكبه اللبنانيون في السابق هو الاستقواء بالخارج ضد الآخر في الداخل، وشهدنا تبعات هذا الأمر».

وقال «أنا أريد ان أستقوي بشريكي وأخي في الداخل ضد الخارج كائنا من كان».

وأضاف «السنّة في لبنان يعطون هذا البلد قيمتين كبيرتين: الاعتدال في الداخل، وتأكيد وضمانة انتماء لبنان إلى محيطه العربي»، مشيرا إلى انه «لا أحد باستطاعته أن يلغي أحدا في لبنان وما من أحد له فضل أكثر من أحد فيه، وجميعنا بوحدتنا لنا فضل على لبنان».

وقال ان «المفتي دريان هو مفتي الجمهورية اللبنانية وليس مفتي السنة فقط، والتنسيق مع سماحته قائم على أساس الحفاظ على لبنان».

وطمأن الرئيس عون «اللبنانيين بأن لبنان بخير ولا عودة إلى لغة الحرب وسقفنا جميعا هو لبنان».

وقال «فتحنا ملف الفساد وأنا سائر به حتى النهاية لأن مشكلتنا الأساسية في لبنان هي الفساد وعدم المساءلة، والفساد لا يعرف لونا ولا طائفة ولا مذهبا».

بدوره، قال المفتي دريان من بعبدا «لن يستطيع أحد تمرير أي مشروع تقسيمي أو تفتيتي إذا توحد اللبنانيون». وأضاف «نمر بظروف حساسة ودقيقة. وقد أكد رئيس الجمهورية حرصه الكبير على مضمون خطاب القسم وإصراره على المضي به قدما، وهذا أمر مهم للحفاظ على استقرار لبنان وأمنه».

وذكر «ان القرار 1701 نفذ فقط من الجانب اللبناني، وقد التزم لبنان باتفاق وقف إطلاق النار، وخرقته إسرائيل بشكل مستمر». وتابع «أكدنا ان التنسيق والتعاون بين الرئاسات الثلاث مسألة مهمة جدا، ويجب ان تستمر لما في ذلك مصلحة للبنان واللبنانيين».

من جهة أخرى، قال رئيس الجمهورية أمام وفد من مجلس رجال الأعمال اللبناني ـ الكويتي في غرفة التجارة والصناعة برئاسة اسعد سقال ان زيارته إلى الكويت كانت أكثر من إيجابية وقد تفعلت اللجنة العليا المشتركة. وأضاف «سيكون هناك تعاون في مجال الطاقة ومساعدة الجيش، كما تم تسهيل مجيء الكويتيين إلى لبنان. وقد أتت زيارة وزير الداخلية الكويتي الينا لمزيد من التعاون»، مضيفا «الخطوات تتبلور أيضا الواحدة تلو الأخرى مع الكويت وغيرها من دول الخليج».

في هذه الأثناء، نقل زوار مرجع رسمي لبناني كبير لـ«الأنباء» قوله في مجلس خاص «إسرائيل تحضر لعدوان على لبنان من بوابة الضغط على الحكومة اللبنانية في ملف نزع سلاح حزب الله». وقال ردا على سؤال «ان الاتصالات تتركز مع الخارج على تحييد المرافق الحيوية، أسوة بما جرى أثناء الحرب الإسرائيلية الموسعة بين 20 سبتمبر و27 نوفمبر 2024»، ولم يستبعد شمول الضربات العاصمة بيروت. إلا انه شدد في المقابل أمام زواره «على ان الحلول الاقتصادية والانفراج المالي وتلقي مساعدات من الخارج وإطلاق عملية إعادة الإعمار، ستتم فور الانتهاء من الملف الأساسي الذي يتصدر قائمة المطالب الدولية، وهو ملف السلاح».

وأشاد بتركيبة الحكومة التي بقيت في منأى عن تعطيل عملها «لعدم امتلاك اي فريق فيها الثلث المعطل، وهذه خطوة أسهمت في تكريس الاستقرار في عمل المؤسسات وانعكاسه على الصعيد الأمني الداخلي».

توازيا، لخص مصدر أمني رسمي لبناني المشهد المتوقع بالآتي «أكثر من ضربة وأقل من حرب.. هذا ما تفعله إسرائيل كل فترة بشن عدوان موسع يشمل مناطق عدة من الجنوب إلى البقاع الشمالي، ويمتد احيانا إلى مناطق جديدة شمالا كما حصل على تخوم طرابلس منذ فترة».

وتناول ما يتردد عن حشود عسكرية على الجهة المقابلة من الحدود الشرقية بالقول «لطالما كانت هناك حشود تحت تسميات مختلفة، وهذا الأمر ليس بجديد».

وأشار «إلى جاهزية عالية للجيش اللبناني والقوى الأمنية الرسمية كافة».

وقال مصدر مقرب من مرجع رسمي لـ «الأنباء»: «بعيدا من التسريبات والتفسيرات لزيارة المبعوث الأميركي توماس باراك، يخوض لبنان مفاوضات صعبة بأهداف واضحة بعيدا من المهل والتهديدات».

وأضاف «المهل مبدئية ولا تشكل سقوفا ثابتة، بل هي متحركة مادام الوضع الأمني مضبوطا والإرادة السياسية متوافرة لجهة التوصل إلى حل. والجميع يسير وفق الإطار المحدد، وهدفه الوصول إلى سحب السلاح غير الرسمي وحصره بإرادة السلطة الشرعية».

وأشار المصدر إلى «أن تصريحات الموفد الأميركي تأتي أحيانا في إطار تحذيرات من خطر قد يحدق بالبلد إذا لم يتم استغلال الفرصة المتاحة، وفي أغلب الأحيان هي تمنيات بضرورة الاستفادة من هذه الإرادة الدولية التي تقف إلى جانب لبنان، لأن أمامه الكثير كي يحققه، وهو لا يستطيع النهوض أمنيا ولا اقتصاديا من دون الاستفادة من المساعدة الدولية والعربية بشكل خاص لإعادة الإعمار».

وفي موضوع الجدول الزمني لتسليم سلاح «حزب الله»، ترى مصادر مطلعة أن النقاش قد يستغرق وقتا أكثر مما هو معلن، وثمة من يرى أنه لا خلاف على جدوله الزمني بغياب أي دور لهذا السلاح ومادام هناك التزام معلن في اتفاق وقف إطلاق النار بعدم وجود أي سلاح للحزب جنوب الليطاني، وفي الوقت عينه يتلقى الحزب الضربات من إسرائيل من دون رد.

وفي يوميات الجنوب، أفاد «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية بأن التفجير الذي نفذته قوة إسرائيلية في بلدة حولا فجر أمس، أدى إلى تدمير غرفة تستعمل للمواشي قبالة موقع العباد. وكانت القوة الإسرائيلية اخترقت الحدود بمسافة تقدر بنحو 800 متر.

دعا إلى اعتماد الحكمة والهدوء والتروي في ملف السلاح

النائب محمد يحيى لـ «الأنباء»: الوحدة والتضامن المدخل الوحيد إلى لبنان المتعافي

بيروت ـ زينة طباره

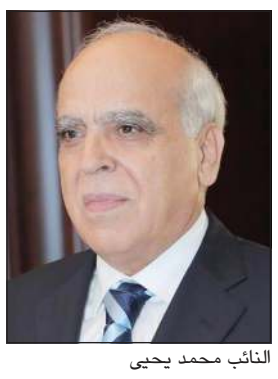
النائب محمد يحيى

قال النائب محمد يحيى في حديث إلى «الأنباء» إنه «رغم التعرجات التي تؤخر عملية سحب السلاح وحصره بيد الدولة، يبقى التوافق بين كل القوى السياسية من دون استثناء، على خطاب القسم والبيان الوزاري، الركيزة الأساسية التي ستبنى عليها مرحلة النهوض بالبلاد والعودة بلبنان إلى سابق عهده، سيما وأن كلا من رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام ورئيس مجلس النواب نبيه بري فعل ما بوسعه عبر لقاءاته مع المبعوث الاميركي توماس باراك لتطبيق القرار الدولي 1701 وملحقاته في اتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي، وبالتالي الدعوة لإخراج ملف سحب السلاح من دائرة المراوحة ووضعه حيز التنفيذ».

وأضاف «المدخل الوحيد إلى لبنان الجديد المتعافي من علله يكمن في وحدة اللبنانيين وتضامنهم وتفاهمهم على كلمة سواء تؤسس لمستقبل واعد، لا في سياسة العصا والجزرة التي يعتمدها الأميركي في تعاطيه مع الواقع اللبناني، لاسيما مع حصرية السلاح بيد الدولة. من هنا يجب التأكيد على وجوب اعتماد الهدوء والتروي والخطوات المدروسة في عملية سحب السلاح، لأن البديل عن تبديد الهواجس وطمأنة الآخرين هو التصادم، وبالتالي الانزلاق إلى مزيد من التعقيدات حيث انسداد الأفق سيكون حتميا وسيد المواقف والأحكام».

وتابع «لا بديل عن قيام الدولة المنشودة ولا بديل عن حصرية السلاح بيد الدولة، لكن ليس بالاحتكام لا إلى القوة ولا إلى سياسة الإلغاء ولا إلى التسليم بإرادة العدو الإسرائيلي، بل باجتماع اللبنانيين تحت سقف الدولة والتفافهم حول الرئاسات الاولى والثانية والثالثة، التي تقارب كل منها ملف سحب السلاح بحكمة وسلاسة مطلقة».

وقال ردا على سؤال «مصير السلاح حتى الفردي منه هو تسليمه إلى الدولة، وبالتالي فإن كل ما نسمعه في هذا المقام من مواقف سواء كانت مؤيدة أم معارضة لسياسة التروي والتبصر التي تعتمدها الرئاسات الثلاث في مقاربتها لهذا الملف، لا يتعدى عتبة المواقف التقليدية العابرة في اللعبة السياسية. من هنا يجب وقف السجال السياسي بخصوصه وتركه لحكمة الرؤساء عون بري وسلام، وبالتالي الانتقال إلى معالجة أزمة قانون الانتخاب المتمثلة بالمادة 112 منه، سيما وانها باتت تشكل بفعل السجالات الحادة حولها تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي».

وأضاف يحيى «كان أجدى بالقوى السياسية الذهاب إلى اعتماد قانون انتخاب بديل يرضي الجميع بدلا من تمترس كل منها خلف رؤيته وتطلعاته، خصوصا انه لدى مجلس النواب العديد من مشاريع القوانين التي تستحق مناقشتها وبالتالي الخروج بصيغة انتخابية مشتركة يطمئن اليها الجميع، لا أن تأتي لصالح فريق على حساب فريق آخر كما هو حال المادة 112 من قانون الانتخاب الحالي. والمطلوب مواكبة العهد في مساره الإصلاحي وصولا إلى قيام لبنان الدولة العادلة والقوية والقادرة، لا وضع العصي في دواليبه والبقاء في مستنقع الخلافات الداخلية. نريد دولة حقيقية لا دولة منافع خاصة وشخصية».